وزير الصناعة الإيراني، لدى لقائه وزير التجارة التركي:

حجم التبادل التجاري بين طهران وأنقرة يصل إلى ١٠ مليارات دولار

الوفاق/ أعلن وزير الصناعة والمناجم والتجارة الإيراني، خلال لقائه وزير التجارة التركي، مع التأكيد على ضرورة إزالة العوائق أمام تطوير التعاون الاقتصادي بين طهران وأنقرة، عن زيادة قدرها مليارى دولار في حجم المبادلات التجارية خلال العام المقبل، ووصول حجم المعاملات بين البلدين إلى ١٠ مليارات دولار.

محمد أتابك، الذي سافر إلى تركيا للمشاركة في اجتماع وزراء التجارة لدول منظمة التعاون الاقتصادي "إيكو"، التقى أمس الأربعاء مع عمر بولات، وزير التجارة التركي، وتباحث معه حول العلاقات التجارية بين إيران وتركيا، واعتبر تركيا من أهم الشركاء التجاريين للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأكد على ضرورة زيادة التجارة بين البلدين. وقال أتابك: إن التجارة بين إيران وتركيا تمتلك القدرة على تحقيق قفزة كبيرة، ونأمل أن نحقق هذا الهدف العظيم من خلال حل بعض العوائق الجزئية.

زيادة حجم التجارة بنسبة ٥٪

من جانبه، أشار وزير التجارة التركي إلى زيادة حجم التجارة بين تركيا وإيران بنسبة ٥٪ في العام الحالي، مضيفًا: لقد وصلنا الآن إلى حجم تجاري يبلغ ثمانية مليارات دولار بين البلدين، ونهدف للوصول إلى ١٠ مليارات دولار في العام المقبل.

وأوضح عمر بولات: إن تركيا، استنادًا إلى الخلفية التاريخية والجوار بين البلدين، مستعدة لتطوير العلاقات التجارية مع إيران.

وفي هذا اللقاء، استعرض وزير الصناعة والمناجم والتجارة الإيراني ووزير التجارة التركي بعض الموضوعات التجارية بين البلدين، وتم التوصل إلى تفاهمات بهذا الشأن.

تدشين قنصلية إيرانية في مدينة وان التركية قريباً

رفع حجم التبادل التجاري مع أعضاء "إيكو"

وقال وزير الصناعة والمناجم والتجارة: استمرارًا لسياسة الحكومة الرابعة عشرة في الدبلوماسية الاقتصادية وتطوير التعاون في شكل اتفاقيات إقليمية ودولية، فإننا نسعى لرفع التبادل وحجم التجارة المحلية لمنظمة التعاون الاقتصادي مع الأعضاء.

ووصل الوزير محمد أتابك، مساء الثلاثاء، إلى إسطنبول الليلة الماضية للمشاركة في الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون الاقتصادي (ECO).

وصرح أتابك للصحفيين لدى وصوله إلى إسطنبول: استمرارًا لسياسة الدبلوماسية الاقتصادية للحكومة الرابعة عشرة، وتطوير التعاون عبر الاتفاقيات الإقليمية والدولية، نسعى إلى زيادة التبادلات وحجم التجارة الداخلية لمنظمة التعاون الاقتصادي مع الدول الأعضاء. وأكد: على هامش الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون الاقتصادي، سنعقد اجتماعات منفصلة مع بعض وزراء التجارة المشاركين في الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون الاقتصادي لتطوير التعاون المشترك.

يذكر أنه على الرغم من العقوبات الجائرة المفروضة على البلاد، شهدت التجارة بين إيران وتركيا خلال العقدين الماضيين مسارًا تصاعديًا؛ مسار بدأ بأقل من مليار دولار في مطلع الألفية الجديدة، وبالرغم من الضغوط والقيود ما يزال اليوم يتراوح بين ٨ و ١٠ مليارات دولار. ويرى الناشطون الاقتصاديون أنه في حال حدوث انفراجات سياسية ومصرفية، يمكن لهذا الرقم أن يقفز سريعًا ليقترب من الهدف المعلن عند ٣٠ مليار دولار. وتشير التقديرات إلى أن طاقة التجارة بين البلدين أكبر بكثير من الأرقام الحالية.

تدشين قنصلية في مدينة وان

على صعيد آخر، أعلن رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية التركية - الإيرانية، كيهان توركمان أوغلو، عن الاستعدادات لافتتاح قنصلية إيرانية في مدينة وان التركية؛ مبيناً أنه تم بالفعل إنجاز التمهيدات اللازمة لذلك.

وقال توركمان أوغلو، الأربعاء، خلال اجتماع لبحث تطوير التعاون التكنولوجي بين محافظة آذربايجان الغربية (شمال غرب إيران) وإقليم وان التركي بمدينة أرومية مركز المحافظة: إن القنصلية الجديدة ستُفتتح قريباً.

مضيفاً: إنه جرى كذلك التحضير لافتتاح منفذ كوزه رش-كلينجيك الحدودي، على أمل أن يدخل الخدمة اعتباراً من العام الميلادي المقبل.

وأوضح النائب التركي: أن هذه الخطوات تأتي في إطار سياسة تعزيز التعاون بين بلاده وإيران والسعي لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في الارتقاء بمستوى التجارة المشتركة وصولاً إلى ٣٠ مليار دولار، مشيراً إلى أن حجم التبادل التجاري الحالي بين الجانبين يقارب ثمانية مليارات دولار. وأضاف توركمان أوغلو: إن تسهيل أنشطة رجال الأعمال في البلدين وتنشيط طاقات المحافظات الحدودية من شأنه أن يساهم بشكل فاعل في تحقيق هذا الهدف.

من جانبه، أكد القنصل العام لتركيا في أرومية، مسلم آيكون، أن البلدين لا يواجهان أي مشكلة مستعصية في المعابر الحدودية، لافتاً إلى أن حجم التجارة بين إيران وتركيا بلغ خلال السنوات الماضية ٢٢ مليار دولار، ما يجعل الوصول إلى سقف الثلاثين ملياراً أمراً غير بعيد المنال.

وأعرب آيكون، خلال الاجتماع، عن أمله في أن يشهد خلال فترة توليه المنصب، افتتاح منفذ كوزه رش-كلينجيك الحدودي بشكل رسمي، وبما يعزز الحركة التجارية والاقتصادية بين البلدين.

مؤكداً ضرورة فتح صفحة جديدة في العلاقات التجارية بين البلدين

الرئيس الكوبي يؤكد دعمه لتطوير التعاون الاقتصادي مع إيران

أعلن الرئيس الكوبي، ميغيل دياز كانيل، دعم حكومته لتطوير التعاون الاقتصادي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مؤكداً ضرورة فتح صفحة جديدة في العلاقات التجارية بين البلدين.

وخلال زيارته للجناح الإيراني في فعالية اقتصادية في هافانا، قال ميغيل دياز كانيل: إن القدرات الصناعية والإنتاجية الإيرانية قادرة على خدمة برامج التنمية الكوبية، وأن هافانا مستعدة لتحديد مسارات جديدة للتعاون المشترك.

وبعد حديثه مع ممثلي الشركات الإيرانية، صرح كانيل: أن الحكومة الكوبية تعتبر عملية توسيع التبادلات الاقتصادية مع إيران أمرًا ضروريًا، وستسعى إلى إزالة العقبات في طريق التفاعلات الثنائية. وفي إشارة إلى التجارب الناجحة السابقة، بما في ذلك التعاون الدوائي بين البلدين، أكد على ضرورة توسيع نطاق هذه النماذج لتشمل قطاعات أخرى.

كما أمر الرئيس الكوبي بالتحضير للقاءات مباشرة بين بعض الشركات الصناعية الإيرانية والمؤسسات الكوبية المتخصصة، بما في ذلك معهد الموارد المائية ووزارة التجارة الخارجية، في أقرب وقت ممكن.

وجاء هذا القرار عقب زيارته لشركة إيرانية تنتج معدات صناعية. ووفقًا لمصادر مقربة من الوفد الكوبي، قد تُفضي هذه اللقاءات إلى توقيع اتفاقيات جديدة في المجالين التقني والهندسي.

وفي جانب آخر من المحادثات، دعا ميغيل دياز كانيل الشركات الإيرانية العاملة في قطاعي الأغذية والملابس إلى زيارة كوبا وتقييم قدرة المتاجر والشركات المحلية على استيعاب منتجاتها، ودراسة إمكانية توريدها مباشرة. وأكد أن السوق الكوبية جاهزة لاستقبال سلع إيرانية تنافسية وعالية الجودة، وأن حكومة البلاد ستدعم بناء شراكات مستدامة بين القطاعين الخاصين من الجانبين.

زيادة وعي الناشطين الاقتصاديين بالسوق الكوبية

من جانبه، أعلن رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة الإيرانية، الذي رافق الرئيس الكوبي في هذه الزيارة، أن غرفة التجارة الإيرانية تسعى إلى زيادة وعي الناشطين الاقتصاديين الإيرانيين بالسوق الكوبية، وتمهيد الطريق لدخول أكثر استدامة للمنتجات الإيرانية إلى البلاد.

واعتبر صمد حسن زاده أن نقص المعلومات الدقيقة حول اللوائح واحتياجات سوق الوجهة يُعدّ أحد عوائق تنمية التجارة، ودعا المسؤولين الكوبيين إلى تسهيل تبادل المعلومات بين القطاعات الاقتصادية في البلدين. وأوضح: أن مجالات مثل الأدوية والمعدات الطبية، والسياحة، والزراعة خارج الحدود الإقليمية، والصناعة، والتعدين تُعدّ من أهم إمكانات التعاون بين إيران وكوبا.

وبلغ حجم التجارة الثنائية بين البلدين في عام ٢٠٢٣ حوالي ٢١٨ مليون دولار؛ وهو رقم، رغم نموه الكبير، لا يزال يُعتبر أقل من القدرة الحقيقية للعلاقات بين طهران وهافانا.

ويُعدّ التركيز الأخير للرئيس الكوبي، وتوجيهاته المباشرة بتسهيل التواصل بين الشركات في البلدين، دليلاً واضحاً على عزم هافانا على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع طهران؛ وهو توجه، إذا استمر، من شأنه أن يُعزز بشكل كبير مستوى التعاون بين إيران وكوبا.

بمشاركة ٨٠ شركة محلية و١٢ شركة أجنبية

افتتاح المعرض الرابع عشر للصناعات والملاحة البحرية في جزيرة كيش

افتُتح، مساء الثلاثاء، المعرض الرابع عشر للصناعات والملاحة البحرية الإيرانية في مركز معارض جزيرة كيش الدولي (جنوب إيران) بمشاركة ٨٠ شركة محلية و١٢ شركة أجنبية.

وقال مدير معرض كيش للصناعات البحرية "إيران آي ماكس" في حفل افتتاح هذا المعرض التخصصي: بدأ معرض الصناعات البحرية قبل نحو ١٥ عامًا، وكان يُقام في المحافظات الساحلية خلال فتراته الأولى، وكانت كيش هي المكان الأكبر لإقامة فعالياته. وأضاف مجيد إيزدخواه: أقيم هذا المعرض بمشاركة ٨٠ شركة محلية و١٢ شركة أجنبية، واختير شعار "جزيرة كيش.. بوابة التجارة البحرية الإيرانية إلى العالم".

واعتبر إيزدخواه إقامة هذا المعرض في ظل العقوبات الشديدة والضغوط الدولية على إيران خطوة مهمة لازدهار الصناعة البحرية، وقال: يُقام هذا المعرض لعرض قدرات وإنجازات وقدرات وابتكارات الشركات المحلية العاملة في المجال البحري.

وأشار مدير معرض كيش للصناعات البحرية إلى أن من أهداف إقامة هذا المعرض توفير الأسس اللازمة لتطوير الاقتصاد البحري، وازدهار أعمال الصناعة البحرية في مجالات الشحن والتصميم وبناء السفن والموانئ ومصايد الأسماك والبحرية والبيئة والسياحة والأعمال البحرية؛ بالإضافة إلى تطوير ساحل مكران (جنوب شرق البلاد). وأضاف: يتمتع هذا المعرض بعقود مع ستة من أكبر معارض الصناعة البحرية الدولية، ونسعى جاهدين لجذب المزيد من التعاون الدولي لهذا الحدث في السنوات القادمة.

وأشار إيزدخواه إلى عقد اجتماع متخصص حول التمويل والاستثمار وفرص الاقتصاد البحري كبرامج جانبية لهذا المعرض، وقال: بالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل فريق عمل بحضور البنوك وبدعم من البنك المركزي والمجلس الأعلى للصناعات البحرية لمتابعة إجراءات الاستثمار والتطوير في الصناعة البحرية بشكل هادف.

ولفت إلى إطلاق وتطوير برنامج التحول الرقمي بالتعاون مع الشركات القائمة على المعرفة، وربط الصناعات البحرية بالبرمجيات الذكية والتقنيات الحديثة، من بين التوجهات والإجراءات التي تمت مناقشتها في هذا المعرض.

واعتبر مدير معرض كيش للصناعات البحرية والملاحية توفير فرصة مناسبة لمزيد من التفاعل مع النخب البحرية، وتحسين المستوى العلمي والصناعي للقطاع البحري، وتعزيز الثقافة البحرية، وجذب المستثمرين الأجانب والمحليين، وتوطين الصناعة البحرية في البلاد في مختلف المجالات، من بين التوجهات الأخرى لتنظيم هذا المعرض.

وتُعدّ إيران، بحدودها البحرية الممتدة لأكثر من ٥٨٠٠ كيلومتر شمالًا وجنوبًا، من الدول البحرية الرائدة عالميًا، ويلعب الاستثمار المتزايد في الصناعة البحرية دورًا هامًا في تطوير ونمو الاقتصاد البحري للبلاد.

وتعبر أكثر من ٥٠ ألف سفينة بحرية كبيرة سنويًا الخليج الفارسي وبحر عُمان. وتُعدّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الواقعة شمال هذه المنطقة المائية، من المناطق الواعدة بتطور الصناعة البحرية.

خلال ٨ أشهر

نقل أكثر من ٤ ملايين طن من البضائع عبر حدود خوزستان

قال نائب مدير النقل في المديرية العامة للطرق السريعة في خوزستان: خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الإيراني الجاري، تم نقل أكثر من أربعة ملايين طن من البضائع من المنافذ الحدودية للمحافظة.

وأعلن فؤاد غزيلي، أمس الأربعاء، أنه تم نقل أكثر من أربعة ملايين طن من البضائع عبر المنافذ الحدودية في المحافظة خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام، وقال: من إجمالي البضائع المنقولة، تم نقل ١/٥٢١/١٤٠ طنًا من البضائع بواسطة ٦٩/١٣٨ شاحنة من معبر جذابه الحدودي. وأضاف: على معبر شلمجة، تم نقل ٢/٥٢٢/٦٥٦ طنًا من البضائع بواسطة ٧٩/٦٧٩ شاحنة.

وفي إشارة إلى نمو عمليات إعادة الشحن مقارنة بالعام الماضي، قال غزيلي: يُظهر نقل البضائع عبر معبر جذابه نموًا بنسبة ٢٠٪، وعلى معبر شلمجة نموًا بنسبة ٥٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وأشار إلى أن معبري شلمجة وجذابه الحدوديين، باعتبارهما معبرين تجاريين رئيسيين بين إيران والعراق، يلعبان دورًا هامًا في نقل البضائع المصدرة والمعاد شحنها، حيث يمر عبرهما جزء كبير من شحنات المواد الغذائية ومواد البناء والسلع الصناعية.

واختتم غزالي حديثه مؤكدًا: إن زيادة الطلب في السوق العراقية وتطوير البنية التحتية الحدودية في السنوات الأخيرة كانا عاملين مؤثرين في نمو عمليات إعادة الشحن في هاتين المحطتين.